

Distr.: General
26 December 2019

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic

Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير عن متابعة القرارات الصادرة عن الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

مقدمة

- ١- يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات التي اعتمدها الدورة الثانية والخمسون لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقودة في مراكش، المغرب، يومي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.
- ٢- وقد اعتمد المؤتمر ثمانية قرارات قُدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاستعراضها وإقرارها. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ سبعة من تلك القرارات التي تطلبت اتخاذ اللجنة إجراءات بشأنها.
- ٣- ويقدم التقرير الذي بين أيدينا إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الثالثة والخمسين، للعلم.



ألف- القرار ٩٦٢ (د - ٥٢) بشأن البيانات والإحصاءات

الفقرة ١٢

(أ) النص

١٢- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز قدرات الدول الأعضاء في استخدام الأداة المتكاملة التي أعدها اللجنة لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للدول الأعضاء في استخدام الأدوات اللازمة لرصد خططها الإنمائية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا المسعى، نُظمت حلقة عمل تدريبية بشأن مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، في أديس أبابا، لتعريف مزيد من البلدان بمجموعة الأدوات. وحضر ممثلو ١٣ بلداً^(١) حلقة العمل وتلقوا تدريباً على استخدام مجموعة الأدوات لمواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وخلال حلقة العمل، وُجّه الانتباه إلى أهمية تبسيط تدفق النتائج من الأثر إلى النتائج ومن ثم إلى النواتج، وكذلك إلى الحاجة إلى الحد من عدد المؤشرات لكل مستوى من مستويات النتائج.

وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سُجّل ١٨ بلداً^(٢) كمستخدمين لمجموعة الأدوات، وأدخلت أطر نتائج خططها الإنمائية الوطنية إلى البوابة. وتُبذل حالياً جهود لمواءمة تلك الخطط مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، حيث اجتازت خمسة بلدان^(٣) منتصف الطريق في عملية المواءمة تلك. ومن الآن فصاعداً، ستعمل اللجنة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين على تشجيع استخدام مجموعة الأدوات في عدد أكبر من البلدان ونقل البيانات الدولية عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الموجودة لدى المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى مجموعة الأدوات، باستخدام منهجية بوابة أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لهذا الغرض.

(١) إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، السودان، سيشيل، غانا، كوت ديفوار، الكونغو، ليبيريا.

(٢) إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، السودان، سيشيل، سيراليون، غامبيا، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبيريا، موريتانيا، ناميبيا.

(٣) إثيوبيا وأوغندا وزامبيا والسودان وسيشيل.

باء- القرار ٩٦٣ (د - ٥٢) استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح
البلدان النامية غير الساحلية للتعقد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتيسير النقل، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتكامل اللوجستي ودراسات التكاليف اللوجستية؛

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني لإثيوبيا في حفز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. ولهذا الغرض، استعرضت اللجنة بيئة البلد التنظيمية للاستثمار في قطاع الكهرباء. وقد أجريت الدراسة في سياق إنتاج القطاع الخاص للكهرباء من أجل توفير المجمعات الصناعية في إثيوبيا وذلك في إطار مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزارة المياه والري والطاقة في إثيوبيا وصندوق الخمسين مليار لتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا. وتعاونت اللجنة أيضا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

وباعتبار اللجنة طرفا في اللجنة التوجيهية للبرنامج، فقد شاركت أيضا في إعداد المرحلة الثانية منه، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار المشاريع، التي تستند إلى تحديد أولويات المشاريع الإقليمية. وهذا أمر هام لأن الممرات الإقليمية لا تمكن البلدان غير الساحلية من المشاركة بفعالية في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية فحسب، بل تتيح لها أيضاً إمكانية الوصول إلى البحر، وهو ما ييسر تجارتها الدولية.

الفقرة ٥

(أ) النص

٥- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا في مجالات تنمية الهياكل الأساسية، وفي إعداد المشاريع المقبولة مصرفياً، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، بسبل منها على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، والترويج للمزيد من التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار مساهمتها في تنفيذ برنامج عمل فيينا للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ للبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا، في مجال الهياكل الأساسية، المساعدة التقنية إلى إثيوبيا وإريتريا وأنغولا في مجال إحصاءات الطاقة وفي الجهود الرامية إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، دربت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٢ مسؤولاً من إثيوبيا وإريتريا والسودان والصومال على نمذجة الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة، بالتعاون مع "مؤسسة حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا"، منهجية لتقييم فعالية البيئة التنظيمية لقطاع الكهرباء في البلدان الأفريقية. وجرى تدريب خبراء من تسعة بلدان أفريقية على استخدام المنهجية وسيقومون بدراسات حالات إفرادية وطنية في عام ٢٠٢٠. وقد صُممت هذه التدخلات للإسهام في تحقيق هدف حصول الجميع على الكهرباء في البلدان الأفريقية. وتشجع اللجنة، بوصفها عضواً في اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر النامية في مجال تطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي. وهكذا، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الاتجاهات الاستراتيجية للسلامة على الطرق في أفريقيا لما بعد عام ٢٠٢٠، التي اعتمدت في المؤتمر الأفريقي الرابع للسلامة على الطرق، المعقود في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٩. وستكون لهذه الاتجاهات فائدة خاصة بعد الزيادة المتوقعة في حركة المرور عبر الحدود التي ستنتج عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وعقدت اللجنة اجتماعاً في أديس أبابا يومي ٢٤ و٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، كجزء من المشروع المتعلق بمنع التلاعب بقيم الفواتير التجارية في بلدان أفريقية مختارة، حضره مسؤولون من البلدان الستة^(٤) المحددة للمرحلة الأولى من ذلك المشروع. ونُظّم الاجتماع بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كشركاء منفذين لمشروع حساب التنمية. وبحث المشاركون في الاجتماع الحلول المتاحة في السوق، وعزموا على تكييف وتعزيز قدرة أدواتهم الرقمية القائمة على تتبع وكبح سوء التصرف في الفواتير التجارية الذي يكلف الدول الأعضاء مبالغ كبيرة في شكل إيرادات ضريبية ضائعة.

وقدمت اللجنة أيضاً مساهمة تقنية في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا الذي نظمه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٤) تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، السنغال، مصر، نيجيريا.

وأخيراً، عُقد الاجتماع الإقليمي لاستعراض منتصف المدة في أفريقيا لبرنامج عمل فيينا للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يومي ١٨ و١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ في مراكش، على هامش الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وقِيم الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا على امتداد المجالات الستة ذات الأولوية للبرنامج - أولاً، القضايا الأساسية المتعلقة بسياسات المرور العابر؛ (٢) تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها؛ (٣) التجارة الدولية وتيسير التجارة؛ (٤) التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ (٥) التحول الاقتصادي الهيكلي؛ (٦) وسائل التنفيذ. ويمكن الاطلاع على نتائج الاجتماع وتوصياته الرئيسية على الموقع:

www.lldc2conference.org/custom-content/uploads/2019/04/Adopted-Outcome-document-2-April.pdf.

الفقرة ٦

(أ) النص

٦- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُجري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، استعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للعدد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤؛

(ب) التقدم المحرز

سيجري استعراض العشر سنوات في عام ٢٠٢٤.

جيم- القرار ٩٦٤ (د - ٥٢) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٠

الفقرة ١

(أ) النص

١- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع إطاراً برنامجياً متوسط الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات في سبيل تيسير إشراك الدول مع اللجنة؛ وتُستمد الخطط والميزانيات السنوية من الإطار ويقاس على أساسه الأداء؛

(ب) التقدم المحرز

وضعت اللجنة إطاراً برنامجياً متوسط الأجل مدته أربع سنوات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. ويحدد الإطار الأهداف البرنامجية الطويلة الأجل للجنة ونتائجها واستراتيجياتها من أجل تحقيق رؤية اللجنة ورسالتها وتوجهاتها الاستراتيجية. وتعد الأولويات المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل انعكاساً لأولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها، على النحو المحدد في مختلف الاجتماعات الحكومية الدولية، مثل التوصيات الصادرة عن الدورة

الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقودة في مراكش يومي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- يهيب أيضاً باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ترفع من مستوى طموح برنامج عملها؛

(ب) التقدم المحرز

يُعكف حالياً على إعداد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. حيث جرى تعيين خبير استشاري لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء عبر مكتب اللجنة، وكذلك مع القيادة العليا للجنة وفريقها والموظفين والشركاء. ومن المنتظر تقديم مسودة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للمكتب وللجنة للتصديق عليه في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ على أن تحال النسخة النهائية من الإطار للجنة في منتصف عام ٢٠٢٠.

دال- القرار ٩٦٥ (د - ٥٢) بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الداريجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ)

الفقرة ١

(أ) النص

١- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة جهودها في مجال التوعية والدعوة الموجهة للدول في مختلف أنحاء القارة الأفريقية بما في ذلك عن طريق مكاتبتها دون الإقليمية، بشأن بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الداريجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ) في أقرب فرصة ممكنة، وذلك بهدف إيضاح مزاياها ومساهماتها المحتملة في تمويل مشاريع المعدات الداريجة على السكك الحديدية؛

(ب) التقدم المحرز

اضطلعت اللجنة، بقيادة شعبة تنمية القطاع الخاص والمالية، بتدابير للتوعية والدعوة بشأن الفوائد والمساهمة المحتملة في تمويل السكك الحديدية من خلال التوقيع والتصديق على بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية. ونظمت اللجنة جلسة بشأن البروتوكول خلال مؤتمر وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المسؤولين عن النقل والاتصالات والقياس، الذي عقد في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر

٢٠١٩. وأُطلع أكثر من ١٠٠ مندوب من ١٠ دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الفوائد الاقتصادية المحتملة لبروتوكول السكك الحديدية والدور الذي يمكن أن يؤديه في حفز استثمارات القطاع الخاص في قطاع السكك الحديدية.

وبناء على طلبات من الدول الأعضاء، من المقرر عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة في مجال السكك الحديدية بشأن البروتوكول في ناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي في أوائل عام ٢٠٢٠. كما أوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعثة توعوية إلى القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تم خلالها إطلاع كبار المسؤولين في السكك الحديدية الوطنية المصرية، ووزارة المالية، ووزارة العلاقات الدولية، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي على البروتوكول. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم عرض عن بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية في مؤتمر دبلوماسي عُقد في بريتوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وبالتنسيق الوثيق مع الفريق العامل المعني بالسكك الحديدية، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في عمليات التوعية في جنوب أفريقيا وكينيا والمغرب، أُطلع خلالها كبار المسؤولين في تلك البلدان على فوائد البروتوكول وكيفية التعجيل بالتصديق عليه.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- يهيب أيضا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُبلغ الأطراف المهتمة من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء القارة وتثقيفهم في الكيفية التي يمكن بها للقروض وعقود الإجارة في القطاع الخاص أن تساعد في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط شبكة السكك الحديدية الأفريقية وتوسيعها، وفي الفوائد التي ستعود عليها من الانضمام إلى بروتوكول لكسمبورغ؛

(ب) التقدم المحرز

استعانت اللجنة بمنشآت رفيعة المستوى مثل مؤتمر قمة السكك الحديدية في أفريقيا، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٩، والأسبوع المخصص لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ودورات اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالنقل والطاقة والسياحة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لإعلام وتثقيف المتعاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء بشأن بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية وكيف يوفر البروتوكول إطارا قانونيا عالميا جديدا للاعتراف بالمصالح الأمنية للمقرضين والمؤجرين والبائعين الذين يبيعون بموجب اتفاقات البيع المشروط حيث تحظى كل منها بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية. وقد أُغتنت كل فرصة لإبلاغ أصحاب المصلحة بالفوائد العديدة للبروتوكول، الذي ينطوي على إمكانية اجتذاب المزيد من المقرضين والمؤجرين من القطاع الخاص إلى السوق من خلال الحد من المخاطر على معدات السكك الحديدية. وسيؤدي هذا بدوره إلى تمويل أرخص

للمتعاملين المضمونين من غير الدولة، بما أن المخاطر التي يتعرض لها الممولون من القطاع الخاص تنخفض، وهو ما يجذب المزيد من الاستثمارات الرأسمالية لتشجيع التوسع في تصنيع المعدات الدارجة. وقد صدقت غابون على البروتوكول ووقعت عليه موزامبيق، بينما تنظر جنوب أفريقيا وكينيا وموريشيوس حالياً في التوقيع عليه.

هاء- القرار ٩٦٧ (د - ٥٢) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- يشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها الإنمائيين، بما في ذلك البلدان الأفريقية التي لا تنتمي لفئة أقل البلدان نمواً، على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول؛

(ب) التقدم المحرز

واصلت اللجنة دعم تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول) من خلال مساهمتها في التقرير السنوي عن حالة تنفيذه الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت اللجنة الدعم لبعض أقل البلدان نمواً في أفريقيا، بما في ذلك إثيوبيا وبوروندي وجيبوتي، في وضع نماذجها الاقتصادية الكلية وتنفيذها بهدف مساعدة تلك البلدان في صياغة سياساتها الاقتصادية وتنفيذها ورصدها وفي ضمان فعاليتها في تحقيق أهداف النمو المستدام والتحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة ثلاث حلقات عمل تدريبية في أوغندا والكاميرون والكونغو بشأن استخدام أدوات ديناميات النظام دعماً لخططها الإنمائية الوطنية.

وساهمت اللجنة أيضاً في برنامج عمل إسطنبول في مجال تعبئة الإيرادات المحلية من خلال العمل التحليلي الرفيع المستوى في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩، الذي حدد ستة مجالات رئيسية يمكن للبلدان الأفريقية من خلالها زيادة قدرتها على زيادة معدلاتها من الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ١٢ و ٢٠ في المائة. وقد صدر التقرير في عدد من المنتديات المختلفة، وقدمت ثلاثة بلدان - إثيوبيا وزمبابوي والسودان - طلبات للمساعدة في تنفيذ توصياته. واستجابة لذلك، أوفدت اللجنة بعثات للمساعدة التقنية إلى البلدان الثلاثة جميعها، وهو ما أدى، في إطار نتائج أخرى، إلى إدماج

التوصيات في النظم التشريعية لإثيوبيا والسودان، مع إمكانية تحقيق مكاسب في إيرادات تلك البلدان تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار.

وفي مجال الحوكمة، قدمت اللجنة مساهمة فنية للبرنامج الحالي في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن تعميق عملية استعراض الأقران من خلال إعادة النظر في فكرة الآلية ورؤيتها الأصلية، وكذلك من خلال دراسات أخرى أدت إلى تحديد ١٣ مشكلة في الاستعراض، وتبسيط عملها وجعلها أكثر صلة بتحديات الحوكمة المعاصرة. ونتيجة لذلك، وافقت النيجر على إجراء استعراض قطري، وهو ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ودعمت اللجنة أيضا حكومة كينيا في إطلاق حملتها "هودوما هاليسي" ("الخدمة العامة النبيلة") وفي وضع منصة ذات صلة لجمع البيانات لتيسير بدء حملة أصحاب المصلحة المتعددين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستواصل اللجنة رصد أثر هذه الحملة على حالة الحوكمة في كينيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما لوحظ في الفرع باء، المتعلق بمتابعة القرار ٩٦٣ د-٥٦)، تساعد اللجنة على مساعدة حكومي السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، لا سيما جماركهما ووحدتي استخبارتهما المالية، إلى جانب وحدات أخرى أفريقية من أقل البلدان نموا للبلدان، لتعزيز قدرتها على الحد من سوء ممارسة التلاعب بقييم الفواتير التجارية التي تكلف الدول الأعضاء مبالغ كبيرة من الإيرادات الضريبية.

وفي مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، اختيرت ملاوي كبلد رائد لأداة رسم خرائط الاستثمار في الأراضي، وهي أداة تشخيصية مصممة لرسم خرائط المناطق المحتملة للاستثمار الزراعي. وسيوسّع نطاق هذه العملية لتشمل بلدانا أفريقية أخرى، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا في أفريقيا التي نجحت في تعميم إدارة الأراضي من خلال تطبيق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب قدمته حكومة ملاوي، نظم المركز الأفريقي لسياسات الأراضي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية في ملاوي، دورة تدريبية لمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين فيها لتيسير الاستثمارات الكبيرة في الأراضي التي تكون منصفة وفعالة ومستدامة وفقا لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمارات الكبيرة في الأراضي. واستجابت اللجنة أيضا لطلب قدمته حكومة رواندا لوضع وحدتين تدريبيتين مخصصتين للشؤون الجنسانية، هما الأبعاد الجنسانية لإدماج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمارات البرية الواسعة النطاق في القانون المحلي وبشأن تعزيز أمن حياة المرأة للأراضي. وقُدِّم دعم اللجنة أيضا لحكومة غينيا لمساعدتها على استعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالأراضي بغية تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات البرية في الزراعة.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع للاستعراض الإقليمي لأفريقيا يسبق المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛

(ب) التقدم المحرز

يجري وضع خطط لتنظيم اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا بشأن خطة عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢٠. وستستضيف حكومة ملاوي الاجتماع، ليعقد يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠ في ليلونغوي، رهنا بتأكيد ذلك. وسيضم الاجتماع الوزراء المسؤولين عن المالية والتخطيط الاقتصادي من جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وعددها ٣٣ بلداً، وكذلك من هايتي، إلى جانب ممثلين عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء رئيسيين آخرين لاستعراض حالة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والثغرات المتبقية، والنظر في كيفية التغلب عليها، وكذلك وضع التوقعات لبرنامج عمل جديد لدعم أقل البلدان نمواً.

وتعمل اللجنة، بقيادة شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وحكومة ملاوي على وضع الترتيبات الفنية واللوجستية. وقد بدأت المناقشات مع حكومة ملاوي ومكتب الممثل السامي، والأعمال التحضيرية جارية: فقد صيغت المذكرة المفاهيمية ورسائل الدعوة، ويجري حالياً العمل على برنامج العمل، وسيحدد المتكلمون الرئيسيون.

واو- القرار ٩٦٨ (د-٥٢) بشأن السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- يحث اللجنة الاقتصادية على دعم دولها الأعضاء والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب في جهودهم الرامية إلى وضع أطر تسخر الرقمنة لتعزيز تعبئة الإيرادات والإدارة المالية العامة من خلال التشغيل الآلي، والهوية الرقمية، وتحديث العمليات المالية؛

(ب) التقدم المحرز

أصدرت اللجنة منشورها الرئيسي السنوي ” التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩“، الذي كان موضوعه ” السياسة المالية لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا“.

ويقدم التقرير تقييما قائما على الأدلة لطبيعة السياسة المالية في أفريقيا وأدائها، بما في ذلك تحليل للتحديات والفرص، إلى جانب أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة السياسات المالية وتعبئة التمويل المحلي الاستراتيجيات وتوليد الإيرادات. ويستند التحليل الوارد في التقرير إلى دراسات حالات إفرادية أجريت في ١٢ بلدا أفريقيا (إثيوبيا وأنغولا وبنن وتشاد وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسودان وغانا وكينيا وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق).

وكجزء من تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩، أجرت اللجنة تقييما وتحليلا للسياسة الضريبية لتحديد حالات التسرب المحتملة للإيرادات ومجالات الإصلاح الفوري التي يمكن أن تعزز الإيرادات الضريبية في إثيوبيا والسودان وزمبابوي. كما نشرت موجزا للسياسة العامة بشأن تدابير السياسة المالية التي يمكن أن تساعد البلدان الأفريقية في سعيها إلى زيادة الإيرادات المحلية لتمويل أولوياتها الإنمائية.

وعقدت اللجنة الدورة الأولى للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وكان موضوع الدورة ” تنمية القطاع الخاص والاقتصاد الرقمي دعما للتكامل الإقليمي في أفريقيا“. وقد حددت ورقة القضايا المطروحة للدورة طرقا مختلفة يمكن من خلالها للرقمنة أن تحسن فعالية وكفاءة أصول وخدمات الهياكل الأساسية والتصنيع والتكامل الإقليمي. وتعاونت اللجنة أيضا مع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي في تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن رقمنة الخدمات الريفية، مع التركيز على الهياكل الأساسية للنقل. وحددت حلقة العمل السبل التي يمكن بها للرقمنة أن تعزز كفاءة وفعالية الهياكل الأساسية للنقل والخدمات في الريف.

وفي مجال السلامة على الطرق، تصدرت اللجنة تبيان الاستراتيجية الأفريقية للسلامة على الطرق لما بعد عام ٢٠٢٠، التي تبرز أهمية الرقمنة في إدارة السلامة على الطرق والحد في نهاية المطاف من عدد الوفيات على طرق القارة الأفريقية.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- يحث أيضا اللجنة الاقتصادية على دعم دولها الأعضاء في بناء هياكل أساسية رقمية يمكن استخدامها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) التقدم المحرز

حددت نيجيريا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، متطلبات رقمنة العمليات اللازمة للربط بين قواعد بيانات مختلف الوكالات العاملة في مجال التدفقات المالية غير المشروعة، وهي بصدد وضع برنامج لبناء قدرتها على تعزيز فعالية البرامج التي وضعت في البلاد لمكافحة هذه التدفقات. واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها نيجيريا، تعزم اللجنة تكييف البرنامج مع البلدان الأخرى في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل مع مقدمي البرمجيات لتعزيز قابلية النظم الرقمية القائمة في الدول الأعضاء للتشغيل المشترك،

بغية التصدي بصورة شاملة للممارسات السيئة في مجال الفواتير التجارية. وستقدم اللجنة أيضا برنامجا تدريبيا للمسؤولين الحكوميين والممارسين من القطاع الخاص لاستخدام النظم المعززة لتنفيذ تدابير لمعالجة التلاعب بقيم الفواتير التجارية.

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية أن تضع، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الشركاء المعنيين، استراتيجية إثنائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك وضع مبادئ كفيلة باستحداث هوية رقمية جيدة ومعايير منسقة، وإطارا تنظيميا إقليميا للتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية؛

(ب) التقدم المحرز

ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية رقمية لأفريقيا. ومن خلال العمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي كقائد مشترك للمبادرة، يهدف البرنامج إلى وضع استراتيجية قارية للتحويل الرقمي، تهدف إلى تسخير فوائد الرقمنة ودعم تنفيذ برامج التجارة الرقمية، والهوية الرقمية والاقتصاد الرقمي لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتجري مناقشة الاستراتيجية من جانب الهيئات المختصة في الاتحاد الأفريقي، مثل اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاتصالات واللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن، وستقدم إلى رؤساء الدول الأفريقية لإقرارها في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

زاي- القرار ٩٦٩ (د - ٥٢) بشأن مبادرة الرقمنة والاقتصاد الرقمي

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية أن تواصل العمل في مجالات البحوث السياساتية، والحوار الإقليمي وبناء القدرات فيما يخص الرقمنة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وسائر أصحاب المصلحة؛

(ب) التقدم المحرز

تنفيذا لهذا القرار، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع برنامج الأرض الرقمية لأفريقيا. ويهدف البرنامج إلى توفير منصة استثنائية صالحة للغرض يمكنها ترجمة أكثر من ٥٠ عاما من الصور الساتلية لرصد الأرض (تؤخذ كل أسبوعين بدقة ٢٥ مترا

أو كل خمسة أيام بدقة ١٠ أمتار) إلى معلومات ورؤى حول التغيرات على البر والبحر في أفريقيا. وستعتمد الأرض الرقمية لأفريقيا على تكنولوجيا مكعب البيانات لإتاحة هيكل فريد وأدوات على نطاق القارة تضيف الطابع الديمقراطي على القدرة على معالجة وتحليل البيانات الساتلية في رؤى جاهزة للاستخدام بشأن الظروف البيئية للقارة، بما في ذلك تآكل التربة والمناطق الساحلية، والزراعة، ورصد الغابات والصحراء، وإدارة المياه، والتغيرات في المستوطنات البشرية، وإدارة مخاطر الكوارث، وغيرها من العمليات.

وتشكل الأرض الرقمية لأفريقيا لبنة في الجهود التي تبذلها القارة الأفريقية لتسخير موارد المعلومات من أجل مجتمع المعلومات الأفريقي والاقتصاد القائم على المعرفة. وسيوفر البرنامج طريقة جديدة لبناء هيكل أساسي قوي للبيانات، مع تريليونات من الملاحظات الفردية، يمكن أن تعطي فهما أفضل للمشاهد المتغير في القارة وتوفر رؤى تمكن الحكومات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد لاتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تفعيل مركز للامتياز في مجال الرقمنة والاقتصاد الرقمي تفعيلاً كاملاً بهدف معالجة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقص قدرات الدول الأعضاء في قطاع الاقتصاد الرقمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشركاء الإنمائيين ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية؛

(ب) التقدم المحرز

أطلقت اللجنة الاقتصادية مركز الامتياز للهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد لدعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى الاستغلال الكامل لفوائد الرقمنة من أجل تنمية القارة. وقاد المركز الأفريقي للإحصاء عملية إنشاء مركز الامتياز. ويتناول المركز مجموعة من المواضيع في مجالات مثل الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد.

وسيكون المركز بمثابة مصدر للمشورة التقنية عند الطلب للبلدان بشأن هويتها الرقمية واقتصادها الرقمي. وسيجري أيضاً بحثاً بشأن مختلف أبعاد الاقتصاد الرقمي، وستجمع وتنسق الأعمال المتصلة بالاقتصاد الرقمي في اللجنة. وعلى وجه الخصوص، سيعزز المركز موافمة المعايير ذات الصلة في جميع الدول الأعضاء، ويدعم وضع لوائح تنظيمية لحماية الأمن وتشجيع الاستثمارات في الهياكل الأساسية، وتنمية قدرات ومهارات المجالات الرئيسية أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء، بما في ذلك من القطاع الخاص، حتى يتمكنوا من اغتنام فرص الابتكار وخلق فرص العمل التي تقدمها الرقمنة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى المركز إلى مساندة الدعم الذي تقدمه اللجنة لإنشاء سوق رقمية مشتركة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية مساعدة البلدان الأفريقية ومشغلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أفراد الجمهور العام للاستفادة من الفرص والفوائد المرتبطة بالاقتصاد الرقمي في سوق على نطاق القارة. ويركز المركز على وضع أطر استراتيجية وقانونية لهوية قانونية منسقة تستند إلى نظام قوي للتسجيل المدني ويمكنها الرقمنة، باعتبار ذلك أحد نواتجها الرئيسية. وقد حصل المركز بالفعل على التزام بموارد قدرها ١,٢ مليون دولار من شركة أوميديار نتورك (Omidyar Network) الاستثمارية الخيرية.

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- يبحث اللجنة الاقتصادية على كفالة أن يحقق مركز الامتياز في مجال الرقمنة والاقتصاد الرقمي منجزات ملموسة ومحددة زمنياً وقائمة على النتائج في مجال دعم الدول الأعضاء؛

(ب) التقدم المحرز

لهذه الغاية، وضع مركز الامتياز في المقام الأول إطاراً مفاهيمياً لتوجيه العمل داخل القارة في مجال الرقمنة وكذلك لتبسيط تقديم الدعم التقني ودعم تنمية القدرات للدول الأعضاء في مختلف جوانب المبادرة. ولهذا الغرض، اعتمد المركز مساراً لتشخيص فرص الرقمنة، بالعمل في شراكة مع لجنة سبل الازدهار. وفي هذا المسار، يطبق المركز نموذجه الرئيسي للنضج الرقمي، الذي يقيّم حالة الرقمنة في مختلف البلدان المستهدفة. وقد مكن ذلك المركز من البدء في تقديم الدعم التقني للبلدان في المجالات التالية:

١' الهوية الرقمنة: وزارة الابتكار والتكنولوجيا ووزارة السلام، إثيوبيا؛

٢' دورة دراسية على الإنترنت عن الهوية الرقمية لثمانية مسؤولين ومديرين تنفيذيين من مختلف الإدارات الحكومية بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، ووزارة السلام ووزارة الابتكار والتكنولوجيا. وركزت الدورة على معالجة الممارسات القائمة حالياً في مجال الهوية الرقمية بالنظر إلى التكنولوجيا المتوفرة والأنظمة والأطر السياساتية القائمة وكذلك أفضل الممارسات في مجال تطبيق الهوية الرقمية لدعم النمو والتنمية الاقتصاديين. وعالجت الدورة بشكل خاص مسار إنشاء آليات الحوكمة الوطنية المطلوبة لتصميم برامج الهوية الوطنية وتنفيذها وما يتطلبه ذلك من إمكانيات؛

٣' الهوية والخدمات الرقمية للاجئين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشراكة ماستركارد: إثيوبيا؛

٤' مبادرة النطاق العريض مع "أفريقيا ٥٠": الكاميرون وإثيوبيا؛

- ٥' الشمول المالي في نظام الدفع المتنقل "إيكو كاش" والشركاء الآخرين (قيد المناقشة حالياً): زمبابوي؛
- ٦' النظام الإلكتروني للضرائب: بنن والسنغال وغينيا؛
- ٧' التحول الرقمي: إثيوبيا وزمبابوي والكاميرون؛
- ٨' حملة هودوما هاليسي: كينيا؛
- ٩' حلقة رقمية: جنوب أفريقيا، رواندا، زمبابوي، السنغال، سيشيل، غينيا، كوت ديفوار، كينيا، النيجر؛
- ١٠' اختبار الجيل الرابع لشبكات الهاتف النقال: الكاميرون والكونغو وكينيا والمغرب ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي؛
- ١١' الخطة الرئيسية للبرلمان بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: بوتسوانا.
-